

المشتق ومنها شيء يمتنع لثبوتها خذ الاستنتاج  
 مع استحالة قيام الحوادث بذاته المقدسة والاصل  
 في الاطلاق الحقيقة حضورها التوكيد بالمصدر كما في  
 قوله عز وجل وكل الله موسى تكليما **فهل** يجب ان  
 يثبت له تعالى صفة ازلية قائمة بذاته العلية  
 زائدة على صفة العلم والسمع والبصر اسمها **ادراك**  
 متعلقة بالמושوات والمشهورات والمذوقات هي  
 غير اتصال محالها ولا ماسة ولا تكليف بكيفياتها والي  
 ذلك ذهب امام الحرمين والقاضي وجماعة قالوا انها  
 زائدة على العلم ولا يستغني به عنها وهي كالات وكل  
 هي قابل لها فاذ لم يتصف بها اتصف باقتدادها **ك**  
 واقترادها فنقص لان معها فوت كمال والنقص في  
 حقه عز وجل محال فوجب ان يتصف سبحانه بتلك  
 الادراكات زائدة على علمه لكن على ما سيجليته  
 من نفي الاتصاف بالاجسام ونفي الذات عن ذاته  
 العلية والالام **ولهذا** اجمعوا على امتناع اطلاق لفظ  
 مشتق من السم والذوق والشم على امتناع اطلاق  
 لفظ عليه سبحانه وتعالى لا يهاهم الاتصاف والتكليف  
**اولا** ادراك له اي ليس له سبحانه وتعالى صفة زائدة  
 على العلم متعلقة بتلك الامور كما ذهب اليه جمع من  
 الائمة لما ان بينها وبين الاتصال تمتلقاتها تلازمها  
 عقليا فلا يتصور انفكاكها عنه والاتصاف مستحيل  
 عليه تعالى واستحالة اللزم توجب استحالة اللزم  
 ولان

ولان احاطة العلم بتملقاتها كانية عن اثباتها  
 حيث لم يرد بها سمع الادراك عليها فله سبحانه وتعالى  
 والاثبات بما دل على ما اجاز به ابن مالك ومنه  
 الجمهور في جواب ذلك **خلف** اي اختلاف مبني  
 على الاختلاف في دليل اثبات الصفات الثلاث  
 السابقة من اثباتها بالدليل العقلي اثبتت ومن  
 اثباتها بالدليل السمعي نقاه **واعلم** ان الادراك يسمى  
 العلم والسمع والبصر لكنه غلب في الاصطلاح عند الاطلاق  
 على الادراكات المتعلقة بما ذكرنا خاصة فله اطلقه  
 المصرحه الله ولم يقيد بها وان كان مراد الادراك  
**عند قوم** من المتكلمين متعلق بصح **فيه**  
 اي عنه يعني الادراك متعلق بفاعل صح وهو **الوقت**  
 اي عدم الجزم باحدهما والتقدير وضع الوقت عن  
 اثبات الادراك وفيه عند قوم وهو مختار المقترح  
 وابن التلمساني وبعض المتأخرين بمعنى اننا انجزم  
 بثبوتها له عز وجل زائدة على صفة العلم كاهل القول  
 الاول اذ المعتمد عند المحققين في اثبات صفاته  
 عز وجل التي لا يتوقف عليها الفعل انما هو الدليل السمعي  
 ولم يرد باثبات صفة الادراك له تعالى سمع وان صح  
 اتصافه بمعناها السابقة ببيانها ولا يجوز بنيتها  
 كاهل القول الثاني لانه انما يشي على قول بعض هو  
 الظاهرية انه تعالى لا صفة له والصفات السبع  
 المذكورة وهذا القول اسم واضح من الاولين انتهى